

جريمة نشر الأخبار الكاذبة الماسة بالنظام العام عبر مواقع التواصل الاجتماعي

The crime of spreading fake news affecting the public order on social media

د/منصر نصر الدين*

جامعة العربي التبسي – تبسه

menaceur.naceur@univ-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2022/01/01 - تاريخ القبول: 2022/04/09 - تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص:

في ظل الأزمة التي يعيشها العالم اليوم لم يكن تفشي وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) هو الفيروس الخطير الوحيد الذي انتشر حول العالم، حيث صحبه أيضا انتشار مهول وسريع للأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي خلق في بعض الحالات نوع من الارتباك والحيرة والدعر لدى المواطنين، مما جعل المشرع الجزائري يسن نص قانوني يعاقب ناشري مثل هذا النوع من الأخبار خاصة وان من شأنها المساس بالنظام العام.

وقد تناول هذا المقال جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي الماسة بالنظام العام ومخاطرها خاصة في ظل أزمة جائحة كورونا، ودراسة أركان هذه الجريمة وعقوبتها على ضوء ما نص عليه المشرع الجزائري في تعديله الأخير لقانون العقوبات رقم 20-06.

الكلمات المفتاحية: الأخبار الكاذبة؛ الأخبار المزيفة؛ النظام العام؛ مواقع التواصل الاجتماعي؛ جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

Abstract:

under the crisis in the world today, the outbreak of the Corona virus (Covid-19) was not the only serious virus that has spread around the world, as it was also accompanied by a massive and rapid spread of false news through social media, which in some cases created a kind of confusion and panic Among the citizens, which makes the Algerian legislator enact a legal text that punishes publishers of this type of private news and that it is an affront to public order.

This article dealt with spreading false news via social media and its dangers under the Corona pandemic crisis, and studying the corpus of this delicti and its punishment on In light of what the Algerian legislator stipulated in its recent amendment of the Penal Code No 20-06.

Keywords: false news; fake news; public order; social media; Corona virus (Covid-19) pandemic.

مقدمة

في ظل الثورة المعلوماتية في تقنية الاتصالات والمعلومات أضحت وسائل التواصل الاجتماعي عبر أشكالها المتعددة كالفيسبوك وتويتر، وسيلة ناجعة لتحقيق التواصل السريع والفعال بين الأفراد والجماعات، فغيرت إلى حد ما مضمون وشكل الإعلام الحديث، وخلقت نوع جديد من الإعلام أطلق عليه الإعلام البديل، حيث أصبح أي شخص قادر على نشر الأخبار والمعلومات وأحداث الوقائع بكل سهولة إلى كافة الناس وتبادلها أيضا مع بلدان العالم كما أن هذه الوسائل قلصت من حدود الزمان والمكان التي سمحت بوصول أخبار آنية بطريقة سريعة متجاوزة كل العوائق التي كانت موجودة في الماضي.

وبذلك أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي ميدانا خصبا لنشر كل الأخبار الطارئة على الساحة، وتمكن جميع المستخدمين من الوصول إلى الأخبار في الوقت الذي يريدونه وبالشكل الذي يحدونه، لكنّ هذا الجانب المشرق في منصات التواصل الاجتماعي يقابله جانب معتم، وهو نشر الأخبار الكاذبة التي تهدف إلى زرع الشك والقلق والتأثير في الرأي العام وهي عبارة عن أخبار مختلقة عمدا يتم إنشائها لمصالح معينة سواء سياسية أو اقتصادية أو غير ذلك، وتظهر بشكل كبير في ظل الأزمات الاقتصادية والأمنية والصحية والسياسية، على غرار ما يشهده العالم في الوقت الراهن من كثرة تداول الأخبار الكاذبة في ظل أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19)، والتي رافقها تعدد الأخبار والمعلومات الكاذبة تناقلتها العديد من مواقع التواصل الاجتماعي ساهمت في خلق حالة من البلبلة والجدل بين أواسط الجمهور .

حيث أدى انتشار الأخبار الكاذبة إلى انتشار الهلع والقلق بوتيرة أعلى من انتشار الفيروس نفسه، وذلك في جميع دول العالم على غرار الجزائر التي شهدت رواج كبير جدا لأخبار الكاذبة عبر منصات التواصل الاجتماعي خلقت نوع من الإرباك لدى المواطنين، حيث ظهرت أخبار كاذبة تتضمن معلومات علمية مختلقة حول طبيعة الفيروس، كما ظهرت أخبار كاذبة لها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية وصحية خلقت نوع من القلق والخوف لدى المواطنين كما ساهمت في خلق أزمات تمس بالنظام العام وتعطيل لجهود الدولة في مكافحة هذا الوباء .

وأما هذا الوضع وفي ظل شبه فراغ قانوني يعاقب ناشري مثل هذا النوع من الأخبار، لجئ المشرع الجزائري إلى تعديل قانون العقوبات وسن نص قانوني يجرم

ناشري الأخبار الكاذبة عمدا والتي من شئها المساس بالنظام العام، من خلال القانون 06-20 المعدل والمتمم للقانون رقم 66-156 المتعلق بقانون العقوبات. وضمن هذه الورقة البحثية سيتم دراسة كيف عالج المشرع الجزائري جريمة نشر الأخبار الكاذبة التي من شئها المساس بالنظام العام، وذلك في ظل ما تشهده البلاد من انتشار كبير لهذه الجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19)، وذلك انطلاقا من الإشكالية التالية: ما مدى مخاطر جريمة نشر الأخبار الكاذبة الماسة بالنظام العام عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل أزمة جائحة كورونا؟ وكيف عالجها المشرع الجزائري؟

وقد تم الاعتماد في الإجابة عن هذه الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مخاطر نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة في ظل أزمة جائحة كورونا (كوفيد 19)، وتحليل الجانب الفقهي والقانوني لهذه الجريمة.

وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية تناول المحور الأول مفهوم نشر وترويج الإخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أما المحور الثاني تضمن مخاطر نشر الإخبار الكاذبة على النظام العام، وتعلق المحور الثالث بتجريم نشر وترويج الأخبار الكاذبة وفقا للتشريع الجزائري.

المحور الأول: مفهوم نشر وترويج الإخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي
تعتبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي اليوم بمثابة وسائل إعلامية، تعرف بالإعلام البديل، حيث أتاحت نافذة إعلامية تصل لقطاع عريض من الجماهير، تتميز بالسرعة في نشر الأخبار بكافة الأشكال سواء على شكل منشورات أو مقاطع صوتية أو مرئية، لكن رافق هذا الإعلام الجديد جانب سلبي متعلق بنشر الأخبار

الكاذبة حيث أضحت مواقع التواصل الاجتماعي مكان خصب لناشري الأخبار الكاذبة والتي يهدف من ورائها زعزعة الأمن وإشاعة الخوف والكراهية والقلق، وقصد التعرف أكثر على هذا الجانب السلبي لمواقع التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار الكاذبة سنطرق في البداية إلى مفهوم الأخبار الكاذبة ثم إلى نشرها وترويجها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

أولاً: مفهوم الأخبار الكاذبة

بالرغم من كون مصطلح الأخبار الكاذبة من المصطلحات التي استعملت قديماً إلا أنه يوجد اختلاف حولها حسب طبيعة مجال الدارس حيث يختلف تعريفها من مجال علم النفس الاجتماعي إلى مجال الحرب النفسية والرأي العام، أما بالنسبة لتعريفها القانوني فبالرغم من تجريم العديد من التشريعات نشر الأخبار الكاذبة على غرار المشرع الجزائري إلا أنها لم تضع تعريفاً محدداً لها، تاركتها المجال للفقه الذي اختلف في وضع تعريف محدد نظراً لأنها يحمل الكثير من المعاني وغير محصور بألفاظ معينة.

حيث عرفت على أنها معلومات مغلوطة منتشرة عن قصد على شكل أخبار يمكن استخدامها كدعاية وتنتشر عبر وسائل الإعلام الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي¹. كما عرفها آخرون على أنها تلك الأخبار المختلقة عمداً يتم نشرها بقصد خداع طرف آخر حث على تصديق الأكاذيب أو التشكيك في الحقائق التي يمكن

¹ Wu, Liang, et al. "Misinformation in social media : definition, manipulation, and detection." ACM SIGKDD Explorations Newsletter 21.2 (2019) : p 81.

إثباتها¹، وهناك من عرفها بكونها فعل مخطط له لخداع جمهور معين، وقد تتضمن حقائق يدرك مؤلفها أنها غير صحيحة، أو إنكار حقائق يعرف أنها صحيحة². والملاحظ على هذه التعريفات وبالرغم من اختلافها إلا أنها لها بعدين مشتركين وهما النية المتعمدة الخاصة بمخترق الأخبار الكاذبة، والكذب الذي يتضمنه محتوى الأخبار، حيث تختلف الأخبار الكاذبة عن الأخبار الخاطئة كون هذه الأخيرة تشير إلى وجود أخطاء لكنها غير متعمدة وناشرها يعتقد صحتها عكس الأخبار المزيفة التي ترمي للتضليل.

ويعتبر مصطلح الأخبار الكاذبة من المصطلحات التي تتقاطع مع العديد من المصطلحات المشابهة لها ولعل من أبرزها مصطلح 'الأخبار المزيفة'³ الذي يعتبر من المصطلحات الحديثة التي يستعملها الكثير للدلالة عن الأخبار الكاذبة أو المضللة إلا أنه يعتبر مصطلح أوسع نسبياً، لكون التزييف يصف نوعاً ما أنواع التضليل المختلفة للأخبار بأشكال مختلفة سواء تقارير، قصص، صور، فيديوهات عبر الجرائد وعبر مختلف الوسائل الإلكترونية للإعلام، حيث يعرف الخبر المزيف على أنه المحتوى الإخباري الكاذب سواء كان (أخبار مقالات قصص إخبارية) يتم صياغته ليبدو وكأنه في هيئة ومحتوى الأخبار الصحيحة لينشر عبر نطاق واسع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف خداع المتصفحين وتضليلهم، والتأثير على

¹ يامين بودهان، تعامل المراسلين المحليين مع نشر الأخبار الكاذبة في الشبكات الاجتماعية دراسة ميدانية بولاية سطيف، مقال منشور بمجلة المعيار، كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، المجلد 23، عدد 46، 2019، ص 472.

² Definition of fake news noun , the Oxford Advanced (accessed 04 /05/2021) : <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com/definition/english/fake-news>

³ في سنة 2017 اختار كل من **The American Dialect Society** ومعجم Collin's عبارة أخبار كاذبة "Fake news" كلمة العام بسبب رواجها ودخولها إلى الثقافة العامة للشعوب.

توجهاتهم، ويرتبط بتناول قضايا لها صلة بالرأي العام¹، فالأخبار المزيفة تتناول أكاذيب يتم إنشاؤها بشكل متعمد واستراتيجي كمقالات إخبارية وتهدف إلى تضليل الجمهور².

ومن بين المصطلحات الأخرى المستعملة للدلالة عن انتشار وتداول الأخبار الكاذبة مصطلح الإشاعة الذي تعرف على أنها الأخبار التي تتردد وتنتشر وتذاع فيما بين الناس دون تثبت فلا يعلم صدق الخبر فيها من كذبه. فهي كل الأقوال والأحاديث والروايات التي يتناقلها الناس دون التأكد من صحتها بل دون التحقق من صدقها، بغض النظر عن أسلوب ووسيلة تناقلها ونشرها بين الناس³.

كما تعرف على أنها الترويج لخبر مختلف لا أساس له من الواقع أو تعتمد المبالغة أو التهويل أو التشويه في سرد خبر فيه جانب ضئيل من الحقيقة أو إضافة معلومة كاذبة أو مشوهة لخبر معظمه صحيح أو تفسير خبر صحيح والتعليق عليه مغاير للواقع والحقيقة وذلك التأثير النفسي في الرأي العام المحلي أو الإقليمي أو العالمي أو القومي تحقيقاً لأهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية على نطاق دولة واحدة أو عدة دول أو على النطاق العالمي⁴. بالتالي فالإشاعة تختلف عن الأخبار الكاذبة

¹ عمرو محمد عبد الحميد، العداء لوسائل الإعلام: التحديات المهنية واستعادة ثقة الجمهور، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2019، ص 164.

² Watson, Carol A. "Information literacy in a fake/false news world: An overview of the characteristics of fake news and its historical development." International Journal of Legal Information 46.2 (2018): p 93 .

³ مفيد عبد الجليل الصلاحي، نظرة حديثة حول تجريم الشائعات الإلكترونية في القانون الجنائي مداخلة منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-23 افريل 2019، مصر، ص 11.

⁴ مختار التهامي، الرأي العام والخرب النفسية، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1982، ص 126.

كونها لا تركز فقط على تلفيق الخبر بل على نشره، كما أن الإشاعة يمكن أن تكون في بعض الحالات صادقة عند التأكد منها.

كما نجد من المصطلحات التي تشمل مصطلح الأخبار الكاذبة، مصطلح التضليل الإعلامي الذي يشر إلى محاولة مصادر معلن عنها أو غير معلن عنها التلاعب بالرأي العام أو بجهات أخرى عن طريق وسائل الإعلام وباستعمال معلومات كاذبة أو مفبركة أو إخفاء معلومات حقيقية لتحقيق أهداف سياسية أساساً¹.

ويقترح الباحث تعريفاً للأخبار الكاذبة على أنها "خبر مختلق عاري من الصحة، أو تعمد التهويل في نشر خبر يحمل في طياته جزء ضئيل من الحقيقة، أو التشكيك بطرق واهية في حقائق يمكن إثباتها، وهذا من أجل التأثير في الرأي العام للمساس بالنظام العام ولتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية"

ثانياً: نشر وترويج الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تمثل الثورة المعلوماتية سمة أساسية من سمات العصر الذي يعيشه العالم في الوقت الراهن، وقد شكلت مواقع التواصل الاجتماعي قفزة هائلة في البنية الاتصالية، وأنماط التأثير في المجتمعات الإنسانية لما لها من قدرة فائقة على تجاوز حدود الزمان والمكان أحد أهم أدوات البعد الثقافي والمعرفي، كما أن إنشاءها يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق في أواخر القرن العشرين؛ إذ استطاع الإنسان بواسطتها

¹ بومعيزة السعيد، التضليل الإعلامي وأقول السلطة الرابعة، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للاتصال، كلية الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3، العدد 9، 2004، ص 92.

أن يلغي المسافات، ويطلع على أحداث العالم وتطوراته في المجالات المختلفة، وأن ينشر الثقافة ويتبادل المعلومات¹.

وفي الفترة الأخيرة تحولت مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفايسبوك والتويتر إلى مصادر معلومات قوية تعمل على نطاق عالمي في كل جانب من جوانب المجتمع، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى تقدم تقنيات الهاتف المحمول، التي تتيح تقنية النشر الفوري ومشاركة النص أو المحتوى بوسائط متعددة²، لذلك أضحت تعرف بالإعلام البديل وساهمت في إطلاق ما يعرف بالمواطن الإعلامي أو المواطن الصحفي³، وقد شهدت حركة ديناميكية من التطور والانتشار، بعد أن كان في بدايته مجتمعاً افتراضياً على نطاق ضيق ومحدود، ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية بصرية، حيث استطاعت مواقع التواصل الاجتماعي أن توفر مصدراً مهماً وسريعاً للمعلومة، وتنقل ردود الأفعال والرأي العام تجاه قضية معينة، والعمل على المشاركة في صنع القرار، وتوجيه الرأي العام نحو هدف معين؛ ولذا تعددت شرائح المستخدمين لها

¹ مسفر احمد مسفر الوادعي، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية ومعلمي العلوم الشرعية بمنطقة عسير، مقال منشور بمجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 171، جزء3، 2016، ص 35.

² Rubin, Victoria L. "Deception detection and rumor debunking for social media." The SAGE Handbook of Social Media Research Methods. London, 2017. P 03.

³ نصر رمضان سعد الله حربي، الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي مداخله منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-23 افريل 2019، مصر، ص 03.

لتشمل الوزراء والعلماء وطلاب العلم، والأكاديميين، والنخب السياسية، والرياضيين، وغيرهم¹.

لكن مع عدم دقة المعلومة المنشورة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي وكثرتها وصعوبة التأكد منها، أصبحت أداة فعالة لنشر الأخبار الكاذبة والمغرضة وساهمت في ترسيخها بشكل كبير وسلبت الناس الوقت الكافي للتحقق من الأخبار بسبب كثافة، حيث كان في الماضي الخبر الكاذب ينتقل ببطء شديد، ويؤثر في مجموعة من الناس في مناطق محدودة، أما الآن فيمكن لأي خبر أو قصة أن تنتقل بسرعة فائقة وتنتشر في أرجاء المعمورة وتحدث تأثيرات تنتج عنها تداعيات لا يستطيع أحد التنبؤ بها، ولا حتى صانعها أو مؤلفها².

فوفقاً لأحدث تقرير صادر عن توقعات التكنولوجيا لسنة 2018، من قبل مؤسسة "جارتنر" للاستشارات العالمية، من المتوقع خلال سنة 2022، أن يزداد إقبال مجتمع الاقتصاديات الناضجة أكثر فأكثر على استهلاك الأخبار الكاذبة أكثر من الأخبار الحقيقية، عموماً تعمل الأخبار الزائفة على نشر دعاية أو خدع، أو تقوم مباشرة بنشر معلومات مضللة تجعل الجميع يعتقد أنها فعلاً أخبار حقيقية. وإلى جانب دور مواقع التواصل الاجتماعي في تعزيز نشر هذه الأخبار، التي تسهل انتشار هذه الدعايات بسرعة البرق قبل أن يتم تكذيبها، استفاد الأشخاص المسؤولون

¹ مسفر احمد مسفر الوادعي، مرجع سابق، ص 36.

² عبد الرزاق الدليمي، إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2018، ص 03

عن نشر هذا النوع من الأخبار من العديد من الأساليب الأخرى لإرباك صفوف القراء والمتابعين¹.

وما زاد من خطورة نشر الأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي أن تصديقها لا ينطلي على عامة الناس وحسب، بل يصدقها أيضا المسؤولون والسياسيون، والمثقفون، وكل من يحصل على أخباره من الشبكات الاجتماعية، فهذه الأخبار كثيرا ما تحدث الإقناع المطلوب لاتسامها بالإثارة، وعناوينها غالبا ما تكون مضللة من أجل الحصول على أكبر عدد من المتابعة أو التقاسم²، لهذا تأخذ الأخبار الكاذبة المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي شكلاً يختلف نوعا ما عن نشرها بالطرق التقليدية، هذا الشكل تكون نتيجة لما للشبكات الاجتماعية من سمات وخصائص، ومن أبرز سماتها ما يلي³:

- السرعة: حيث نشر الأخبار لا تستغرق وقتا قصيرا لتنتشر بين المتابعين، خصوصا في ظل توافر الهواتف الذكية وتعدد منصات التواصل الاجتماعي، فالأمر لا يحتاج سوى ثوانٍ ودقائق معدودة لتجوب الآفاق
- الانتشار: وتعد هذه الخاصية من الخصائص الهامة في انتشار الأخبار الكاذبة نظرا للعدد الكبير للمشتركين على منصات التواصل الاجتماعي.

¹ جريدة "لا فوٲ دي غاليتيا" الإسبانية، كيف نشأت الأخبار الزائفة وكيف تنتشر وتتطور؟، مقال مترجم ومحرر من قبل جريدة: نون بوست، بتاريخ 19-11-2017، متوفر على موقع الجريدة الالكترونية: <https://www.noonpost.com/content/20785> تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 جويلية 2021، على الساعة 21س33.

² يامين بودهان، مرجع سابق، ص 473.

³ رانيا عبد الله شريف، دور شبكات التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي بعنوان الإعلام والإشاعة، المخاطر المجتمعية وسبل المواجهة، جامعة الملك خالد، 14-16 سبتمبر 2014، السعودية. ص 08.

- النوع: تتكون الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي من مزيج تفاعلي من الصوت والصورة والكلمة والحركة، وإضافة مثل هذه الميزات جعل الأخبار الكاذبة مادة ذات جاذبية عالية.

- الكلفة: لا يحتاج نشر الأخبار الكاذبة إلى أي نفقات لتوزيعها فهي ذات تكلفة منخفضة جداً.

- التأثير: ويرتبط بالخصائص السابقة حيث أنها كلها تؤدي إلى تأثير كبير على الجمهور المستهدف حيث أف تأثيرها يزيد بنوعيتها وبخصائصها وبأهميتها وبطريقة وصولها، وتزامنها مع الأحداث وبدعمها بالمؤثرات الصوتية والسمعية.

المحور الثاني: مخاطر نشر الأخبار الكاذبة على النظام العام

تتفاوت مخلفات نشر الأخبار الكاذبة باختلاف الجمهور الذي توجه إليه، وبتباين المواضيع التي تعالجها والأفكار التي تحملها والظروف التي تنشر فيه، ويعد من أخطرها الأخبار الكاذبة التي تثير الفتن والعداء والرعب والقلق من خلال استغلال الظروف الحرجة لتحقيق أهدافها الهدامة¹، مثل ما شهدته مختلف دول العالم في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، حيث تزايدت الأخبار الكاذبة والإشاعات بشكل كبير خلفت في بعض الحالات مساس بالنظام العام وساهمت في تفاقم انتشار الفيروس وزرع الخوف والقلق والمساس بالتماسك الاجتماعي.

حيث تعد أزمة تفشي فيروس كورونا ذروة تفشي فيروس الأخبار الكاذبة في العالم، وذلك لكون الأزمة وصلت إلى جميع بلدان العالم تقريبا، وفي وقت تستمر فيه مواقع التواصل الاجتماعي في النمو والانتشار، مع ما يترافق مع ذلك عادة من

¹ منصور مختار، الإشاعة طابعها الاجتماعي النفسي والثقافي، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، معهد الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 1999، ص 94.

انتشار الأخبار الكاذبة والمعلومات المغلوطة، وما زاد من الطين بلة، أن الأزمة هنا تتعلق بجوانب طبية وعلمية وصحية تتعلق بحياة الإنسان نفسها. ولذلك كان للأخبار الكاذبة في هذه الأزمة تحديدا جوانب مأساوية، تتعلق بإتباع نصائح وإرشادات خاطئة عن طرق وهمية للوقاية والعلاج من الفيروس، مثل ما وقع في دولة إيران أين شهدت وفاة حوالي 480 شخصا، وأصاب 280 آخرون بالتسمم، نتيجة تناولهم الميثانول (كحول الميثيل) في مختلف أنحاء البلاد، نتيجة انتشار معلومات خاطئة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تزعم أن تناول الكحول يقي من الإصابة بالفيروس¹.

أما الوضع في الجزائر بالخصوص فقد شكل ظهور وانتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، فرصة لممتني صناعة ونشر الأخبار الكاذبة أو الشائعات والمحتويات المستهترّة التي من شأنها أن تستنزف كل المجهودات الوقائية والاحترازية المتخذة لدرء مخاطر الوباء وتداعياته السلبية، والتي قد تمس وتعصف بالنظام العام عبر ما يروج على مواقع التواصل الاجتماعي من تضليل للمواطنين وبث الهلع والفرع في أوساطهم، واختلاق الأزمات.

وإجمالا يمكن تحديد مخاطر نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل أزمة وباء كورونا (كوفيد-19) بحسب الأهداف التي يرمي إليها ناشرو الخبر

¹ أسامة الرشيدي، كورونا وفيروس الأخبار الكاذبة. أعراض مضاعفة!، مقال بمجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، 28 جوان 2020، متوفر على الموقع التالي: <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1126> تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 جويلية 2021، على

الكاذب فمنها النفسية والصحية والاجتماعية والأمنية والسياسية والاقتصادية والتي من شئنها في مجملها أن تمس بالنظام العام والأمن العمومي.

ومن أمثلة الأخبار الكاذبة المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي شهدتها الجزائر وكان لها تداعيات خطيرة، الأخبار الكاذبة والشائعات التي تمثل خطورة على عقل ونفسية الفرد من خلال الأراجيف والأكاذيب والترويج للأفكار الهدامة، التي تجعل المرء إزاءها في حيره من أمره بين التصديق والتكذيب. والتي تكمن خطورتها أيضا في خلق عدم الثقة بين أفراد المجتمع وقيادته¹، على غرار الخبر الكاذب المتعلق بمغادرة أشخاص للحجر الصحي على مستوى مركب الأندلسيات بوهران من خلال استغلالهم للنفوذ، والتي كان الغرض منها حسب البيان الصحفي لقيادة الدرك الوطني 02 افريل 2020 الإضرار بالمصلحة الوطنية، والخبر الكاذب الذي روجت له جهات مجهولة المتعلق بندرة مادة الدقيق التي أدى تصديقها إلى تهافت كبيرة من المواطنين في الكثير من الولايات على اقتناء هذه المادة لتخزينها وما خلفه هذا التهافت من عدم احترام لإجراءات الوقاية من الفيروس، ومضاربة في هذه السلعة من طرف بعض التجار الأمر الذي أدى إلى ارتفاع سعر هذه المادة.

هذا ناهيك عن الخبر الكاذب المتعلق بغلق محطات الوقود بسبب الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا. بعد تداول هذا الخبر الذي ورد في بيان مزور صادر باسم وزارة التجارة، حيث تم تصديقه من طرف الكثير من المواطنين، مما أدى إلى اصطفاف العديد من السائقين أمام محطات الوقود في طوابير طويلة

¹ محمد عبد الرؤوف محمد، دور الإعلام في مكافحة الإشاعات، مداخلة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر، ص 18.

لتعبئة خزانات سياراتهم، الأمر الذي استوجب على وزارة التجارة ومؤسسة نفطال إلى تكذيب هذا الخبر.

كما روجت مجموعة من الأخبار الكاذبة تهدف إلى إقناع المواطنين بأن السلطات أصبحت عاجز عن حماية مواطنيها ومن ثم فقد تخلت عن إحدى وظائفها التقليدية، الأمر الذي أثار القلق والخوف بين المواطنين، مثل الفيديوهات والصور المزورة التي نشرت على أساس أنها حالات لمصابين بالفيروس في الجزائر، بالإضافة إلى التقارير والأخبار المزورة أيضا التي تنفي صحة عدد المصابين بالفيروس المصرح بها من قبل وزارة الصحة، الأمر الذي جعل السلطات في كل مرة تنفي صحة هذه الأخبار، هذا ناهيك عن الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تشير إلى معلومات ليس لها أي أساس علمي حول حقيقة اللقاح الخاص بالوباء، والتي تدعوا إلى عدم اخذ جرعات اللقاح لكونه ضار لجسم الإنسان.

المحور الثالث: تجريم بث الأخبار والإشاعات الكاذبة

في ظل جائحة كورونا وما رافقها من تزايد كبير للأخبار الكاذبة المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وما أثارته من أضرار بالمصلحة العامة وازدراء مؤسسات الدولة، وخلق لجو من الاحتقان والقلق والفرع لدى المواطنين، وفي ظل عدم وجود نص قانوني صريح يعاقب ناشري مثل هذه الأخبار الكاذبة، كان المشرع أمام حتمية وضع نص قانوني يعاقب ناشري ومروجي الأخبار الكاذبة والتي من شأنها أن تمس بالنظام العام، وكان ذلك بالفعل من خلال التعديل الأخير لقانون العقوبات¹.

¹ القانون رقم 20-06 المؤرخ في 28 افريل 2020، المعدل والمتمم لقانون رقم 66-156 المتعلق بقانون العقوبات، ج ر عدد 25 لسنة 2020.

حيث سن فصل سادس مكرر ضمن الباب الأول من الكتاب الثالث من الجزء الثاني باب بعنوان نشر وترويج أخبار أو أنباء كاذبة تمس بالنظام والأمن العموميين، وتضمن هذا الفصل مادة وحيدة رقم 169 مكرر نصت على أنه "يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، كل من ينشر أو يروج عمدا، بأي وسيلة كانت، أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام. وتضاعف العقوبة في حالة العود".

أولا: الركن المادي

كما هو معروف فالقانون لا يعاقب الفرد على أفكاره وأحاسيسه الباطنية، ولا يتدخل إلا إذا جسدت هذه الأفكار في العالم الخارجي في شكل مادي، لذلك يشترط في جريمة نشر الأخبار الكاذبة عناصر بناء الركن المادي وهي الفعل والنتيجة وعالقة السببية بينهما.

فالنسبة للفعل الإجرامي هو كل تصرف جرمه القانون سواء كان إيجابيا أم سلبياً كالترك والامتناع ما لم يرد نص على خلاف ذلك² والفعل الإجرامي في جريمة نشر الأخبار الكاذبة هو النشاط الذي يصدر عن الإنسان مطلقا سواء وقع باليد على هيئة قول أو صوت أو نحو ذلك. أو هو نشاط يقوم به الفاعل ويتمثل في نشر أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور، ويكون من شأنها المساس بالنظام العام¹، وهذا ما نصت عليه المادة 169 مكرر من قانون العقوبات المضافة مؤخرا بالقانون رقم 20-06 والتي نصت على أنه "..... كل من ينشر أو يروج عمدا، بأي

¹ حسون عبید هجيج، حسن مهدي حمزة، جريمة بث الأخبار والإشاعات الكاذبة (دراسة مقارنة)، مقال منشور بمجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 26، العدد 7، 2018، ص 252.

وسيلة كانت، أخبارا أو أنباء كاذبة أو مغرضة بين الجمهور يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام". فنشر وترويج الأخبار والأنباء الكاذبة تعنى جعل البيانات والإشاعات الكاذبة معلومة لعدد غير محدود من الناس تزرع بينهم الخوف والقلق وتكدر النظام العام، أما الأخبار المغرضة فهي نشر أخبار كاذبة لها أهداف وأغراض معينة مثل تغليب الجمهور أو نشر معلومات بهدف إثارة الفتن بين طوائف المجتمع، من شئنا أن تمس بالنظام العام للدولة .

والملاحظ على نص المادة أن المشرع لم يشترط في مرتكب الجريمة أن يكون مواطن أو أجنبي، كما أنه لم يشترط أن يكون مكان نشر الأخبار الكاذبة داخل الوطن أو خارجه، ولم يشترط أيضا وسيلة معينة لنشر الأخبار الكاذبة، حيث جعل وسيلة نشر الأخبار الكاذبة متروكة للحدث ذاته وللزمان والمكان التي تروج فيها الأخبار الكاذبة، وبالتالي فنص المادة ينطبق على نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مثل المطبوعات، أو غيرها من الوسائل التي تساهم في نشر وإذاعة الأخبار الكاذبة.

أما فيما يخص النتيجة الإجرامية التي تقوم عليها جريمة بث الأخبار والإشاعات الكاذبة فتتصف بكونها نتيجة افتراضية، وأنها نتيجة نفسية ذات أثر مادي. حيث تقوم جريمة الأخبار والإشاعات الكاذبة على أمر مفترض يعرف بالنظر إلى كون الفعل من شأنه إحداث أثر ضار متعلق بالمساس بالنظام العام، ويكون من شأن الفعل أحداث ذلك الأثر إذا كان صالحا لإحداثه وكان الأثر ممكن الحدوث وذلك فوق المجرى المعتاد للأمور¹، مثل نشر أخبار كاذبة ومزيفة متعلقة بصدور قرار معين يتعلق بغلق محلات بيع المواد الغذائية في ظل زمن جائحة كورونا، والذي

¹ المرجع نفسه، ص 254.

يمكن أن ينجر عنها مساس بالنظام العام وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، حيث يزرع القلق والحيرة والخوف في وسط المواطنين، الأمر الذي ينجر عنه التهافت على اقتناء المواد الغذائية، وبالتالي عدم احترام الإجراءات الوقائية ضد الفيروس، بالإضافة إلى احتمال وقوع مضاربة في السلع ورفع الأسعار، مثل وقع فعلا في العديد من ولايات الوطن بسبب الأخبار الكاذبة المتعلقة بندرة مادة الدقيق واحتمال الدخول في حالة طوارئ وغلق المحلات .

ومبرر معاقبة السلوك الإجرامي في هذه الحالة سواء نتج عنه ضرر فعلي يتعلق بالمساس بالنظام العام والأمن العمومي أو لم يتم انتظار تحققه بل تم الاكتفاء عنه بالخطر، هو أن الخطر والضرر يمثلان النتيجة غير المشروعة في مفهومها القانوني وليس في المفهوم الطبيعي، ومؤدى المفهوم القانوني للنتيجة أنها تمثل الآثار التي يلحقها السلوك الإجرامي بالمصلحة المحمية والمتضمنة الإضرار بها أو تهديدها بالضرر أي تعريضها للخطر، فالنتيجة الإجرامية في هذا المفهوم هي الوضع الناشئ عن السلوك بالنسبة للموضوع القانوني للجريمة والمتمثلة في المصلحة محل الحماية سواء تمثل ذلك الوضع في إحداث الضرر أو في التهديد بخطر¹، وهذا ما يستنتج من نص المادة 169 مكرر من قانون العقوبات التي نصت على أنه ".....يكون من شأنها المساس بالأمن العمومي أو النظام العام".

ولقيام الركن المادي لجريمة نشر الأخبار أو الإنباء الكاذبة أو المغرضة من وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر أو بين الفعل والخطر الذي تحدثه هذه الأخبار الكاذبة. فالعلاقة السببية هي التي تسمح بإسناد النتيجة الإجرامية إلى

¹ عبد المهيمن بكر، القسم الخاص في قانون العقوبات، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دار النهضة العربية، 1992، ص 225

الفعل الصادر عن الجاني، فتقوم بذلك مسؤوليته الجنائية. فهي بذلك عنصر لازم لتمام الركن المادي للجريمة من جهة، وشرط أساسي من شروط المسؤولية الجنائية من ناحية ثانية، ومفاد ذلك أن تكون النتيجة المترتبة على الفعل ما يؤسس لمسؤولية الفاعل عن نتيجة فعله، والرابطة هنا رابطة منطقية مطلوبة بين الفعل والنتيجة في جريمة بث الأخبار الكاذبة التي تتمثل نتيجتها في الخطر أو الضرر إن وقع¹.

ثانياً: الركن المعنوي

حتى تتحقق جريمة نشر الأخبار أو الأنباء الكاذبة أو المغرضة يجب توفر الركن المعنوي، حيث اعتبرها المشرع الجزائي من الجرائم العمدية التي تستلزم لقيامها توفر القصد الجنائي لدى الجاني، وهو القصد الجنائي العام فالمشرع يهدف من وراء تجريمها إلى صيانة المجتمع، حيث نصت المادة 169 مكرر من قانون العقوبات على أنه «كل من ينشر أو يروج عمداً..».

ويقوم القصد الجنائي في جريمة نشر الأخبار أو الأنباء الكاذبة أو المغرضة على عنصرين هما عنصر العلم وعنصر الإرادة، ويتمثل العنصر الأول في علم الفاعل أن سلوكه الذي ارتكبه هو نشر خبر كاذب، وانصرفت نيته الإجرامية إلى تحقيق هذا السلوك، ولا يستلزم حدوث ضرر ما من هذا الخبر الكاذب والذي من شأنه تكدير الأمن العام وإلقاء الرعب بين الناس وإلحاق الضرر بالمصلحة

¹ حسون عبيد هجيج، حسن مهدي حمزة، مرجع سابق، ص 255.

العامه¹، أي أنه يجب يعلم الجاني بأن ما يبثه من الأخبار الكاذبة أو المغرضه خاصة في وضع معين استثنائي مثل انتشار وباء كورونا (كوفيد-19)، من شأنه أن يمس بالنظام العام وخلق القلق والحيرة بين المواطنين، كعلمه بالأزمة الوبائية التي تعيشها البلد ويقوم بنشر خبر كاذب يتعلق بعدم صحة الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة الصحة حول حالات الإصابة بالفيروس، فمثل هذا الخبر الكاذب يجب أن يعلم فعلا ناشره أن من شأنه خلق الحيرة و الارتباك لدى المواطنين وعدم ثقتهم في مؤسسات الدولة وبالتالي يمكن أن ينجر عدم احترام إجراءات الحجر المنزلي وباقي الإجراءات الوقائية، ويصبح النظام العام بمخفف أصنافه في خطر.

أما إذا كان يعتقد صحة الخبر، أو ينقله دون تثبت لما فيه من اختلاق أو تحريف لمعناه الحقيقي؛ فإن القصد الجنائي ينتفي لديه، طالما أن هذه الجريمة لا تقع إلا عمدا؛ ولكن إذا تولد لديه حالة من الشك والريبة في صحة الخبر أو في تحريفه للحقيقة، أي أنه عند نشره للخبر يتصور أنه يمكن أو يحتمل أن يكون خبر كاذب أو مغرض، فاندفاعه إلى ارتكاب الفعل في هذه الحالة يعنى أنه يستوي تقديره في صحت الخبر وكذبه، فلا ينعدم لذلك قصده الجنائي².

أما العنصر الثاني المتمثل في الإرادة أي أن يكون نشر الأخبار أو الأنباء الكاذبة أو المغرضه عن قصد من المتهم، أي عن إرادة منه. فيجب أن تنصرف إرادة

¹ خالد مصطفى عى فيبي إدريس، المسؤولية الجنائية والمدنية لمروج الشائعة، مداخلة منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر، ص 22.

² أنس محمد أحمد فكيرين هلال، المسؤولية المدنية والجنائية عن الشائعات في القانون المصري، مداخلة منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر، ص 19.

الجاني حرة مختارة في بث الأخبار والإشاعات الكاذبة، وهو مدرك ما قد ينشأ من مساس بالنظام العام والأمن العمومي للدولة، حتى ولو لم يتحقق ما كان يرمي إليه، إذ أن الجريمة جريمة سلوك (خطر) يكتفي فيها الشارع بتحقق خطورتها، دون اشتراط تحقق الإضرار الفعلي¹، وعليه إذا فقد عنصر الاختيار في الإرادة انعدم القصد الجنائي، فالمكره على إذاعة أخبار كاذبة لا يسأل عن هذه الجريمة، وإنما تقع المسؤولية على من أكرهه والذي يعتبره القانون بمثابة الأداة في يده².

ثالثاً: عقوبة جريمة بث الأخبار والإشاعات الكاذبة

إذا توافرت هذه الأركان السابقة وثبت أن الناشر قد انصرف نيتاً إلى إحداث هذه النتائج الضارة فعلاً، فإن العقوبة حسب نصت المادة 169 مكرر من قانون العقوبات المضافة مؤخراً بالقانون رقم 20-06 هي الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100.000 دج إلى 300.000 دج، وتضاعف العقوبة في حالة العود.

والملاحظ على هذه العقوبة أنها أتت موحدة تطبق إذا ارتكبت الجريمة خلال الظروف العادية أو في الظروف الاستثنائية مثل فترات الحجر الصحي أو وقوع كارثة طبيعية أو في حالة الطوارئ، وكان الأجدر من المشرع أن ينص على مضاعفة العقوبة إذا تمت الجريمة في ظروف استثنائية تمر بها البلاد مثل فترات الحجر الصحي أو في حالة الطوارئ، وذلك لكون أضرارها ستكون أكبر بكثير.

الخاتمة:

من خلال دراسة ماهية الأخبار الكاذبة ونشرها على مواقع التواصل الاجتماعي ومدى مخاطرها في ظل انتشار جائحة كورونا (كوفيد19) ودراسة جريمة

¹ حسون عبید هجيج، حسن مهدي حمزة، مرجع سابق، ص 262.

² أنس محمد أحمد فكيرين هلال، مرجع سابق، ص 20.

نشر الأخبار الكاذبة التي من شأنها المساس بالنظام العام وعقوبتها التي استحدثها المشرع الجزائري، نخلص في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نعرضها كما يلي:

النتائج:

- الأخبار الكاذبة بالرغم من كونها كانت تستعمل منذ القدم، إلا أنها كمصطلح لا يوجد لها تعريف موحد لتقاطعها مع العديد من المصطلحات التي من الصعب التمييز بينها مثل الأخبار المزيفة والإشاعة، إلا أنها تركز على عنصرين النية من ورائها وتضمنها الكذب.
- بالرغم من ايجابيات مواقع التواصل الاجتماعي في مجال الإعلام، إلا أنها أصبحت مجال خصب لنشر الأخبار الكاذبة.
- نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في ظل جائحة كورونا تزايد بشكل كبير وساهم في العديد من الحالات في خلق قلق وخوف لدى المواطنين واصطناع أزمات مست بالنظام العام.
- تعتبر جريمة نشر الأخبار الكاذبة من جرائم الخطر فتكتمل عناصرها بمجرد الشروع في ارتكابها. ولا يشترط حصول النتيجة فيها، بل يشترط أن يكون من شأن بث هذه الأخبار الكاذبة المساس بالنظام العام والأمن العمومي.
- تعتبر جريمة نشر الإخبار الكاذبة من الجرائم العمدية ويلزم لقيامها توفر القصد الجنائي الذي يقتضي علم الجاني أن نشره للأخبار الكاذبة من شأنه المساس بالنظام العام.
- المشرع الجزائري لم يميز في توقيع العقوبة حالة ما ارتكبت جريمة نشر الأخبار الكاذبة في ظروف عادية، أو ظروف استثنائية.

التوصيات:

بالرغم من كون تجريم المشرع الجزائري لنشر الأخبار الكاذبة من خلال التعديل الأخير لقانون العقوبات من شأنه أن يقلل من هذه الجريمة وما تسببه من مخاطر على النظام العام، إلا أن تجارب الدول التي سبقتنا في تجريم مثل هذا النوع من الجرائم أثبتت أنه من الصعب القضاء عليها نظرا لصعوبة معرفة ناشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي خاصة إن كان من خارج الوطن، بالإضافة إلى كونها تنتشر بطريقة سريعة مما يجعل من الصعب نشر تكذيب لها يوازي تاريخ وسرعة انتشارها، الأمر الذي يستوجب خلق مجموعة من الآليات المكلمة نقترحها فيما يلي :

- إقامة حملات إعلامية توعوية للجماهير من مخاطر الإخبار الكاذبة على المجتمع والنظام العام وكيفية التمييز بينها وبين الأخبار الصحيحة.
- ضرورة خلق منصة الكترونية للمواطنين للإبلاغ عن الأخبار الكاذبة المنتشرة عبر كافة المواقع الالكترونية.
- ضرورة إتاحة المعلومة بشكل أكبر من طرف مؤسسات الدولة المختلفة لمنع أي مجال للتأويل وخلق أخبار كاذبة.
- تعديل المادة 169 مكرر من قانون العقوبات في الجانب المتعلقة بالعقوبة الخاصة بناشري الأخبار الكاذبة، والنص على مضاعفة العقوبة إذا وقعت الجريمة في ظروف استثنائية تمر بها البلاد لأن مخاطرها ستكون أكبر.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية

الكتب:

- عبد الرزاق الدليحي، إشكاليات الأخبار المفبركة وتأثيرها في تشكيل الرأي العام، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2018.
- عبد المهيمن بكر، القسم الخاص في قانون العقوبات، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، دار النهضة العربية، مصر، 1992.
- عمرو محمد عبد الحميد، العداء لوسائل الإعلام: التحديات المهنية واستعادة ثقة الجمهور، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2019.
- مختار التهامي، الرأي العام والخرب النفسية، دار المعارف الإسكندرية، مصر، 1982.

المذكرات:

- منصوري مختار، الإشاعة طابعها الاجتماعي النفسي والثقافي، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع، معهد الثقافة الشعبية، جامعة تلمسان، 1999.

المقالات:

- بومعيزة السعيد، التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة، مقال منشور بالمجلة الجزائرية للاتصال، كلية الإعلام والاتصال - جامعة الجزائر 3 العدد 9، 2004.
- حسون عبيد هجيج، حسن مهدي حمزة، جريمة بث الأخبار والإشاعات الكاذبة (دراسة مقارنة)، مقال منشور بمجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 26، العدد 07، 2018.
- مسفر احمد مسفر الوادعي، وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري من وجهة نظر طلبة المرحلة الثانوية ومعلمي العلوم الشرعية بمنطقة

عسير، مقال منشور بمجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، العدد 171، جزء 3، 2016.

- يامين بودهان، تعامل المراسلين المحليين مع نشر الأخبار الكاذبة في الشبكات الاجتماعية دراسة ميدانية بولاية سطيف، مقال منشور بمجلة المعيار، كلية أصول الدين جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة، المجلد 23، العدد 46، 2019.

المداخلات:

- أنس محمد أحمد فكيرين هلال، المسؤولية المدنية والجنائية عن الشائعات في القانون المصري، مداخلة منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر.

- خالد مصطفى عى فيعي إدريس، المسؤولية الجنائية والمدنية لمروج الشائعات، مداخلة منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر.

- رانيا عبد الله شريف، دور شبكات التواصل الاجتماعي في انتشار الشائعات، مداخلة في إطار المؤتمر الدولي بعنوان الإعلام والإشاعة، المخاطر المجتمعية وسبل المواجهة، جامعة الملك خالد، 14-16 سبتمبر 2014، السعودية.

- مفيد عبد الجليل الصلاحي، نظرة حديثة حول تجريم الشائعات الإلكترونية في القانون الجنائي مداخلة منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر.

- نصر رمضان سعد الله حربي، الشائعات ونشرها عبر مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي مداخله منشورة في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر.
- محمد عبد الرؤوف محمد، دور الإعلام في مكافحة الإشاعات، مداخله في إطار المؤتمر العلمي السادس بعنوان القانون والشائعات، بكلية الحقوق بجامعة طنطا، 22-3-23 افريل 2019، مصر.

القوانين:

- القانون رقم 20-06 المؤرخ في 28 افريل 2020، المعدل والمتمم لقانون رقم 66-156 المتعلق بقانون العقوبات، ج ر عدد 25 لسنة 2020.

المواقع الالكترونية :

- أسامة الرشيدى، كورونا وفيروس الأخبار الكاذبة. أعراض مضاعفة!، مقال بمجلة الصحافة، معهد الجزيرة للإعلام، 28 جوان 2020، متوفر على الموقع التالي : <https://institute.aljazeera.net/ar/ajr/article/1126> تم الاطلاع عليه بتاريخ 3 جويلية 2021، على الساعة 16 سا 33.
- جريدة "لا فوٲ دي غاليتيا" الإسبانية، كيف نشأت الأخبار الزائفة وكيف تنتشر وتتطور؟، مقال مترجم ومحرر من قبل جريدة: نون بوسٲ، بتاريخ 19-11-2017، متوفر على موقع الجريدة الالكترونى:

<https://www.noonpost.com/content/20785> تم الاطلاع عليه بتاريخ 5 جويلية

2021، على الساعة 21 سا 33

ثانيا: باللغة الانجليزية

- Oxford Advanced: <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com>
- Rubin, Victoria L. "Deception detection and rumor debunking for social media. The SAGE Handbook of Social Media Research Methods, London, 2017.
- Watson, Carol A. "Information literacy in a fake/false news world: An overview of the characteristics of fake news and its historical development." International Journal of Legal Information 46.2, 2018.
- Wu, Liang, et al. "Misinformation in social media : definition, manipulation, and detection." ACM SIGKDD Explorations Newsletter 21.2 ; 2019.